



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة التقنية الوسطى

معهد التقني الكوت

قسم المحاسبة



الإفصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الخارجية

بحث مقدم في قسم تقنيات المحاسبة لنيل الدرجة العلمية درجة الدبلوم

بأشراف

م.د رجاء علي

بواسطة الطالب :

شهد محمد حسين محسن محمود

2023 هـ - 1944 م

اهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين الذي وفقنا واعاننا على انهاء هذا البحث والخروج بي بهذه الصورة المتكاملة،
فبالأمس القريب بدأنا مسيرتنا التعليمية ونحن نتحسس الطريق برهبة وارتكاب، فرأينا ان قسم المحاسبة
هدفها سامياً وحباً وغاية تستحق السير لأجلها، وانطلاقاً من مبدأ انه من لا يشكر المخلوق لا يشكر الخالق
فأننا نتوجه بالشكر الجليل الى الاستاذ المشرف على البحث أ.م.د. رجاء علي الذي رافقنا في مسيرتنا
لإنجاز هذا البحث وكانت له بصمات واضحة من خلال توجيهاته البناءة. كما نتوجه بالشكر الكبير لعمادة
المعهد ورئيس قسم المحاسبة والكادر التدريسي المحترم في قسم المحاسبة في معهد التقني الاداري كوت
، واهدي خلاصة جهدي لله والوطن واستاذتي وعائلتي ... والحمد لله رب العالمين .

المقدمة

تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس و إيصال نتائج الاحاديث والعمليات الاقتصادية للمشروعات الى مجموعات عديدة من ذوي العلاقة واصحاب المصالح ويعتبر الافصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والاداة الفعالة لإيصال تلك المعلومات للمستخدمين لدعم قراراتهم . والافصاح عن الاستثمارات الخارجية في القوائم المالية يعتبر حافز مهم في بيئة الاعمال ويعتبر من العوامل المؤثرة في تحسينه وامر مفيد لكل من معدى ومستخدمي المعلومات المحاسبية وصانعي القرارات . لمتطلبات العرض والافصاح والتي ركز معظمها على المعلومات التي تم الافصاح عنها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية . ان الافصاح المحاسبي في القوائم المالية لسوق المال الناشئة في العراق محكم بعدة محددات تحدد كمية وطبيعة المعلومات الواجب الافصاح عنها لذا يكون قاصر عن تلبية الاحتياجات المتعددة للمستثمرين بتلك الاسواق والتي تصنف بأنها اسواق ضعيفة لذلك فإن الافصاح عن المعلومات المحاسبية يعزز الثقة بالتقارير المالية لزيادة الاستثمار بهدف تنشيط اسواق المال الناشئة .

الفصل الاول (المبحث الاول)

منهجية البحث

تؤدي المحاسبة دوراً مهماً في توفير المعلومات المالية من الوحدات الاقتصادية وتكون أهمية تلك المعلومات في كيفية توصيلها إلى الجهات المستفيدة لغرض اتخاذ قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة .

اولاً : مشكلة البحث

تكون مشكلة البحث في الأسواق من المعلومات المفصحة عنها في القوائم المالية لاتخاذ قرارات بالبيع او الشراء وتحديد الأسعار في ظل تعدد المصطلحات المستخدمة في تداول الأسهم من قيمة اصدار ، وهناك عدة تساؤلات وهي :

1- ما هو مدى استفادة المستثمر في السوق من المعلومات الموضحة عنها في القوائم المالية .

2- ما مدى تأثير الأفصاح المحاسبي على قرارات الاستثمار .

ثانياً : أهمية البحث

يتمثل السبب الرئيسي في الأفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية في فعالية تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، لأن هذه القرارات تعتمد على التوقعات ومعرفة خطط الادارة وقد ترتب على هذا الامر زيادة الطلب على تلك المعلومات المستقبلية من فئات عديدة من مستخدمي المعلومات المحاسبية . بناءً على ما سبق فإن أهمية البحث تنبع من محاولة الأفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية لإدارة الوحدة الاقتصادية ودراسته في إطار بيئة الاستثمار .

ثالثاً : اهداف البحث

1- التعرف على استخدام المستثمرين للمعلومات المالية المفصحة عنها بواسطة الشركات المساهمة .

2- دراسة التزام الشركات المساهمة بالإفصاح المحاسبي لضمان سلامة وشفافية المعلومات المالية الصادرة من شركات المساهمة وتوقيت الإعلان عنها .

رابعاً : فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث بـ (يساهم الافصاح في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية).

الفصل الاول (المبحث الثاني)

الافصاح المحاسبي

اولاً : مفهوم الافصاح

ارتبط مبدأ الافصاح بظهور الشركات المساهمة وإلزامها بنشر قوائمها دوريًا ، لتقدم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من مساهمين ومقرضين تقريرا عن نتائج أعمالها ومركزها المالي بغية الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة المالية ، حتى يتخذ هؤلاء المستثمرون قراراتهم الاقتصادية بناءً على ذلك الإفصاح (حنان ، 2003 : 445) .

تختلف وجهات النظر بشأن مفهوم الإفصاح وحدوده عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية، وهذا الاختلاف ينبع أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية، فنظرة الطرف المسؤول عن إعداد القوائم المالية بشأن مستوى الإفصاح ، قد لا تلتقي بالضرورة مع نظرية من يبدي رأياً في هذه البيانات، ولا مع نظرية من يستخدمها من المستثمرين والمستفيدين الآخرين، كما أنه قد لا تلتقي نظرة الطرفين مع نظرة الجهات الرقابية والإشرافية وعلى هذا يصعب تقديم مفهوم عام وموحد للإفصاح ، يتضمن معرفة مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال . (أبراهيم ، 2012 : 6)

حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد نفسه لدى مناقشتها للمعيار الثالث من معايير التدقيق وهو معيار التقرير ماهية الإفصاح المناسب بما يلي :-

((إن معلومات عرض المعلومات في القوائم المالية ، وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي بتوفّر عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية) وعنصر الإفصاح المقصود هنا بالصلة الوثيقة بين شكل ومحـوى القوائم المالية ، وبالمصطلحات المستخدمة فيها وأيضاً باللاحظات المرفقة بها وبمدى ما فيها من تفاصيل ، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر من يستعمل هذه القوائم)) . (خلف ، 2009 : 30)

إذ يرى (David , 2003 : 337) بأنه على المنشأة تفصّح عن السياسات والطرائق المحاسبية التي استعملت في إعداد قوائمها المالية ، والمتغيرات الجارية عليها، ويكون الإفصاح في متن القوائم المالية ومن ثم يعد مفهوم الإفصاح تزويد الأطراف المتعددة الخارجية فضلاً عن تزويد إدارة الوحدة الاقتصادية بالمعلومات المفيدة والضرورية عن هذه الوحدة ونشاطها ونتائج هذا النشاط ، وفي الوقت

المناسب، وبالكيفية التي لا تؤدي إلى التأثير على نشاط هذه الوحدة، وبما يخدم مصلحة هذه الأطراف في الوقت الحاضر وفي المستقبل .

ويرى (Miges et.al 1996: 604) إن الإفصاح إيصال كل الحقائق المهمة والملائمة التي تؤثر في المركز المالي ونتائج الإعمال إلى المستخدمين الحاليين والمتوقعين .

وعرف (الصبان ، 1997 : 100) الإفصاح بأنه المقياس غير الملموس لقياس مدى كفاية البيانات الإيضاحية والتكميلية في القوائم المالية .

بينما يرى (أبو زيد ، 2005: 578) الإفصاح على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملحوظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضلل وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الإطراف الخارجية التي ليس لها سلطة للاطلاع على دفاتر وسجلات الشركة .

أما (Hendrikson , 1990: 614) . يرى الإفصاح في التقارير المالية هو عرض لمعلومات مالية عن الوحدة الاقتصادية في سبيل التشغيل الأمثل للأسواق الرأسمالية الفعالة .

ثانياً : أهمية الإفصاح

بين (الخطيب ، 2002 : 156) أهمية الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية ، في أن الشركات الصناعية تعد من القطاعات المهمة في أي بلد إذ تشكل عاملًا مهمًا في ازدهار الأعمال وتقويم على الثقة في الاستثمار والاقتصاد وذلك عن طريق علاقتها الوثيقة مع الجهات المشرعة والحكومية ، وعبر تقييدها بالتشريعات والأنظمة المفروضة عليها لذلك تعد البيانات المالية للشركات الصناعية من المصادر المهمة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات الاقتصادية ، إذ يساعد الإفصاح الكافي متخدلي القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها هذه الشركات ، وفهم المواصفات والميزات الخاصة المرتبطة بطبيعة أعمال هذه الشركات .

كما أن زيادة أهمية الإفصاح في البيانات المالية للشركات الصناعية يعود للأسباب الآتية :

1- إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين إذ لم يبق هناك مبررات لإدارات الشركات المساهمة الصناعية للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح المستثمرين .

2- التزام الشركات المساهمة الصناعية من حيث شروط وقواعد الإفصاح للوائح التي تصدرها لجنة البورصة الأمريكية Securities and Exchange Commission بشأن الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنصوصة للشركات المساهمة الأخرى المدرجة فيها .

ويرى مجلس معايير المحاسبة المالية (F.A.S.B) بان هناك أربعة أغراض رئيسية للإفصاح وهي:

- 1- وصف الفقرات المميزة وتهيئة القياس الملائم لها.
- 2- وصف الفقرات غير المميزة وتهيئة القياس الملائم لها.
- 3- تقديم معلومات تساعد مستخدمي التقارير المالية في تخمين المخاطر والاحتمالات الخاصة بالفقرات المميزة وغير مميزة .
- 4- تقديم معلومات مهمة في الوقت الذي تكون فيه المعلومات شديدة .

(معايير المحاسبة الدوليه ، 2000: 74).

ثالثاً : أشكال الإفصاح المحاسبي

بين بعض الكتاب والباحثين بأن للإفصاح المحاسبي أشكالاً مختلفة وقاموا بتصنيفه إلى أشكال متعددة:

1- الإفصاح الكامل:- (حنان ، 2000 ، 446)

هو أن تعطى للإفصاح صفات عدة لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها ، ويبين أن هناك إجماع عام في المحاسبة بأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ينبغي أن يكون كاملاً (يسمى أيضاً شاملاً) و المناسباً و عادلاً. ويطلب الإفصاح الكامل أن تضم وتعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث و الحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المنشأة خلال تلك المدة .

أي أن الإفصاح الكامل يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدم تلك التقارير ، مع الاعتراف مسبقاً بأن عرض كل المعلومات الجوهرية عن القوائم المالية (دخل، مركز مالي ، تدفقات نقدية ، تغيرات حقوق المساهمين) يبقى هدفاً صعب المنال.

2- الإفصاح الكافي :-

و يعرفه (حنان ، مصدر سابق) هو الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات وأن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة ، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية.

-3- الإفصاح العادل :-

يرى (جريدة ، 2006 : 251) إن الإفصاح العادل يتمثل بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بالقدر نفسه إلى جميع المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة .

وقد نص (المعيار المحاسبي الدولي الأول ، 2009 : 10) في الفترة رقم (15) على إن الإفصاح العادل يتطلب ما يلي :

أ- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والتي توجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية لمنشأة بحيث تمثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة وعلى الإدارة تطوير سياسات لضمان تهيئة البيانات المالية.

ب- تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات محاسبية وموثوقة للمقارنة ومن الممكن فهمها.

ج- تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معيبة في المركز المالي والأداء المالي للمنشأة.

-4- الإفصاح التفاضلي :-

إن مؤيدي " الإفصاح التفاضلي " يفترضون مستثمراً أقل دراية واستيعاباً من المستثمر العادي التي تفترضه مهنة المحاسبة . ولكن بصورة عامة فإن استخدام القوائم المالية الملخصة والمحصرة مازال محل خلاف وهو إجراء غير مقبول عموماً.

وعلى ذلك فان التطور في الفكر المحاسبي يظهر اتجاهه متزايداً نحو التوسيع في الإفصاح والتعدد في مجالاته إلى درجة أن اخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم ، ويحاولون باستمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف ، ولكن هناك من يرى أنه من الصعب وضع مفهوم محدد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين ، بل ومن المستحيل أن يتتفق المحاسبون على إطار محدد للإفصاح لذلك لا بد من الأخذ بالحسبان الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها (زيد وآخرون ، 2007 : 180).

-5- الإفصاح الوقائي أو التقليدي :-

ويرى (حنان ، 2000 : 450) بأن هذا النوع من الإفصاح يعتمد مفهوم الإفصاح الشامل كما هو مطبق في النموذج المحاسبي المعاصر ، وتمثل فئة المساهمين والمقرضين أو الدائنين – المستثمرين الخارجيين عموماً – المحور الأساس لتحديد مضمون وأدوات هذا الإفصاح .

6- الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي

يرى (محمود ، 2008 :6) أن الإفصاح الإعلامي يعكس الاتجاه الحديث للإفصاح المحاسبي وقد ظهر هذا النوع نتيجة ازدياد أهمية الملائمة بوصفها إحدى الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية لذلك باتت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات . أي أن نطاق الإفصاح وفقاً لهذا النوع لم يعد قاصراً على مجرد إخلاء مسؤولية الإدارة وإنما أصبح يتضمن المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها ولاسيما تلك التي يحتاجها المحللون الماليون ووسطاء الاستثمار .

رابعاً : طرائق وأساليب الإفصاح المحاسبي

اتفق أغلب الكتاب فضلاً عن القاعدة المحاسبية رقم (6) على الطرائق التي يمكن من خلالها الإفصاح وتمثل أبرزها بالآتي :

- أ- الكشوف المالية الأساسية .
 - ب- الكشوف والقوائم الملحقة والتحليلية .
 - ج- الملاحظات الإيضاحية .
 - د- التعليقات التي يتضمنها تقرير المدقق الخارجي .
 - هـ- تقرير الإدارة .
 - و- الهوامش المصطلحات.
 - ز- النماذج والرسوم البيانية والصور الفوتوغرافية والتقارير الوصفية .
- (P852) (Hendriksen,1992 ، العامری ، 1997:46) ، (القاعدة المحاسبية رقم 6 ، 1997 : 6)

خامساً : المستفيدين المستخدمون للمعلومات المحاسبية

يقسم المستفيدين من المعلومات المحاسبية التي ينبغي الإفصاح عنها إلى مجموعتين المستفيدين الذين لهم اهتمام مباشر بالمنشأة ، و المستفيدين الذين لهم اهتمام غير مباشر بالمنشأة ، وهاتين المجموعتين يمكن تقسيمهما بحسب قدرتها على تحديد المعلومات واحتياجاتهم منها إلى : (طه ، 1999 ، 274)

- أ- مستفيدون لديهم القدرة أو السلطة على تحديد احتياجاتهم من المعلومات من المنشآت .
- ب- مستفيدون ليست لديهم القدرة أو السلطة على تحديد احتياجاتهم من المعلومات من المنشآت .

وقد صنفت هيئة المبادئ المحاسبية التابعة للمعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في البيان رقم (4) مستخدمي المعلومات المحاسبية الى فئتين هما :- (مطر، 1993: 120)

أولاً : فئة المستخدمين المباشرين :

- المالك (المساهمون الحاليون والمرتقبون).
- الزبائن والموردون الحاليون والمرتقبون.
- إدارة المنشأة والعاملون فيها.
- السلطات الحكومية (الضردية).
- المستهلكون.

ثانياً : فئة المستخدمين غير المباشرين :

- المستشارون والمحللون الماليون.
- سلطات الاشراف والتسجيل.
- الصحافة المالية ووكالات تقديم التقارير.
- مشروع القوانين.
- الاتحادات التجارية.
- النقابات العمالية.
- الجمهور العام.
- المنافسون.
- الدوائر الحكومية الأخرى.

سادساً : العوامل المؤثرة في الإفصاح

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح بالتقارير المالية ويمكن تقسيمها إلى عدة عوامل تتعلق ببيئة المجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية و أخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها و عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ، ويرى (الشيرازي ، 1990: 17) أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الإفصاح منها:

- أ- عوامل قانونية
- 1- التشريعات والقوانين المحلية والمحاسبية.

- 2- الظروف الإجتماعية والسياسية والإقتصادية .
- 3- دوائر وهيئات الضريبة .
- ب- عوامل اقتصادية ومالية
- 1- إدارة الوحدات الإقتصادية ومنظوماتها والموارد المتاحة لها .
- 2- كلف الإفصاح .
- ج- الأفراد .
- 1- المستخدمون وإحتياجاتهم ومستوياتهم التعليمية .
- 2- اللجان والمجالس المهنية والمحاسبية والتدقيقية المسؤولة عن وضع وصياغة المعايير.
- 3- المحاسبون والمدققون وقدراتهم المهنية .
- د- اخرى
- 1- طرائق الإفصاح المحاسبي .
- 2- طبيعة الشركات .

ويرى الباحث أن صياغة مسودة عقود التراخيص النفطية تعتبر من اهم العوامل المؤثرة في حجم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في حالة عدم أعدادها وصياغتها استناداً الى المعايير المحاسبية المحلية والدولية .

سابعاً : علاقة الإفصاح بالقياس المحاسبي

إن التطور الوظيفي للإفصاح وظهور الإفصاح الإعلامي إذ لم يعد مفهوم الإفصاح المحاسبي مقتصرأ على التفسير والتوضيح وإنما امتد إلى إضافة معلومات كمية ووصفية وكذلك فعلية وتقديرية بما يخدم احتياجات المستخدمين . لذلك لم يعد ينظر إلى الإفصاح المحاسبي كونه افتراض أو مبدأ ينظم بمعيار وإنما أصبح يمثل محور المحاولات المعاصرة للتنظير المحاسبي .

واستناداً لذلك فإن الإفصاح الإعلامي قد تجاوز المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مجال القياس المحاسبي أي أنه تجاوز وظيفة القياس المحاسبي بل أكثر من ذلك أصبح ينظر إلى القياس المحاسبي بأنه متغير تابع للإفصاح المحاسبي . (أبوالمكارم ، 2004 : 152)

وقد انعكس الإفصاح المحاسبي (الإعلامي) على عملية القياس المحاسبي من جوانب مختلفة تتمثل بالآتي :

أ- من حيث البعد الأقصى لعملية القياس المحاسبي إذ لم يعد زمن القياس محصوراً بالماضي بل تعداده إلى المستقبل .

بـ- تجاوز القياس المحاسبي مرحلة التركيز على الخواص المالية فحسب ليشمل الخواص غير المالية أيضاً كالوزن والطاقة والحجم .

جـ- اتساع مدخلات عملية القياس المحاسبي لشمولها بيانات من خارج السجلات المحاسبية .

دـ- مراعاة اعتبار توقيت المعلومات على حساب اعتبار الدقة في القياسات المحاسبية إذ أصبح الهدف من عملية القياس المحاسبي هو تهيئة المعلومات بالدقة المعقولة وفي الوقت المناسب .

هـ- تقديم قياسات محاسبية جديدة لم يستوعبها النظام التقليدي للقياس المحاسبي مثل الكلفة التفاضلية للقرار وكلفة الفرصة البديلة للاستثمار ومعدل العائد المتوقع للاستثمار وهي قياسات لها أهميتها في كل من عمليتي التخطيط واتخاذ القرارات . (جبارة ، 2002: 42)

وبهذا الصدد أشار (الغوراني) ينبغي أن تتسم المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتي سيتم الإفصاح عنها بالاعتمادية أي خلوها من الخطأ والتحيز والإفصاح عنها بصورة صادقة ، وحتى تتسم هذه المعلومات بالاعتمادية عند الإفصاح عنها ينبغي أن تتوافق بها العناصر الفرعية الآتية:- (الغوراني ، 2005 : 24)

أـ- القابلية للتحقق: يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس المحاسبي والذين يستخدمون طرائق القياس نفسها .

بـ- الصدق في العرض: ينبغي أن تعبر المعلومات المحاسبية عن الواقع فعلاً دون زيادة أو نقصان أو تحريف .

جـ- الحياد : يعني هذا المفهوم أنه لا يمكن انتقاء المعلومات بشكل يتضمن تفضيل أحد الجماعات المستفيدة منها على الأخرى ، ويكون اهتمام الإدارة الأول التوصل إلى معلومات صادقة وعادلة.

ولذلك يضيف (محمود ، 2008 ، 9) أن الإفصاح الإعلامي أصبح وسيلة ضغط رئيسة على عملية القياس المحاسبي مما انعكس هذا فعلاً على عملية القياس إذ أدى إلى توسيع نطاق وظيفة القياس المحاسبي وتطوير المبادئ المحاسبية التي تستند إليها عملية القياس بحيث تتسع مع متطلبات الإفصاح الإعلامي وتحول دون حدوث مشاكل بين الأطراف المعنية .

الفصل الاول (المبحث الثالث)

الافصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الخارجية

الاستثمارات الخارجية الأجنبيّة أهميّة خاصّة لدى غالبيّة دول العالم لما لها من آثار واضحة على تعزيز ودعم الاقتصاد المحلي بواسطة استغلال رؤوس أموال جديدة وخلق فرص عمل وتنشيط السوق الاقتصادي والاستفادة من مزايا وخبرات مالكي الاستثمارات الأجنبية. لذلك فإنه من المفيد التعرّف على ماهيّة الاستثمار الأجنبي وأنواعه وأثره ووسائل جذب الاستثمار.

مفهوم الاستثمار الخارجي

إن التعريف البسيط لرأس المال الخارجي هو: النقود والأوراق المالية والتجارية والآلات المملوكة لأشخاص طبيعيين (أفراد) أو معنويين (شركات)، لا يتمتعون بجنسية البلد المضيف.

أنواع الاستثمار الخارجي

يُقسّم الاستثمار الخارجي إلى نوعين هما: الاستثمار الأجنبي حسب الأهداف وحسب شكل الاستثمار.

أولاً: حسب الأهداف من الاستثمار

حيث يُقسّم إلى عدة أنواع هي:

1-الاستثمار بهدف استكشاف الثروات الطبيعية: ويمثل استثمار في دولة يوجد لديها ثروات طبيعية بقصد الاستفادة من هذه الثروات وتصديرها كمواد خام أولية.

2-الاستثمار بهدف البحث عن الأسواق: ويعني الاستثمار في دولة فيها قيود على الواردات مما يحول هذه الدولة إلى سوق المنتجات التي يتم إنتاجها من الشركة المستثمرة.

3- الاستثمار بغرض البحث عن الكفاءة: حيث تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة بإنشاء عمل لها في الدولة المضيفة للحصول على الربحية وتقليل تكاليف الإنتاج والنقل (أي ما يعرف بالكافأة).

4- الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية: يحدث هذا النوع عندما تستثمر الشركات العالمية في البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة بسبب رغبتها في تعظيم الربحية، ويعتبر تصدير للعملة الماهرة من الدول النامية.

ثانياً: حسب شكل الاستثمار:

يقسم الاستثمار الأجنبي حسب شكل الاستثمار وطبيعته إلى نوعين هما: مباشر وغير مباشر:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر

وهو الاستثمار الذي يؤدي إلى تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كامل الاستثمارات في المشروع بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، أو يكون سيطرة كاملة للمستثمر الأجنبي على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار حيث يقوم المستثمر الأجنبي بتحويل رأس المال والمواد والتكنولوجيا والخبرة الفنية إلى الدول المضيفة.

ويقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي:

1- الاستثمار المشترك: ويمثل استثمار يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين بصفة دائمة يتشاركون في: رأس المال أو الإدارة، أو الخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية.

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر: ينشئ المستثمر الأجنبي أو شركات متعددة الجنسيات فرع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

3- الشركات متعددة الجنسيات: هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات تتجمع لديها الموارد المالية والبشرية وفي نفس الوقت تتبع استراتيجية مشتركة، وتحتاج الشركات متعددة الجنسيات بحسب الحجم وتنوع المنتجات والنشاطات والتفوق التكنولوجي.

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر

ويقصد به استثمار المحفظة، اي شراء الأسهم والسنادات وتملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق المالية في السوق المالي للدولة المستثمر بها دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو السيطرة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع، وعدم الاهتمام بدرجة النفوذ بل يهتم المستثمر بالمحافظة على سلامة رأس المال ويعتبر هذا النوع استثماراً قصيراً الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر.

أثر الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الوطني.

إن وجود الاستثمار الأجنبي في البلاد المضيفة له أثراً إيجابية كما يلي:

(ابوخرة ، 2008 ، ص 100-102)

1. الأثر على الاستثمار المحلي: يؤدي الاستثمار المحلي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف وبالتالي يؤدي زيادة رأس المال إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

2. الأثر على الصادرات: تعمل الشركات المستثمرة على رفع كفاءة قطاع التصدير في الدول المضيفة عن طريق نقل وتوطين بعض الصناعات، وذلك بسبب الانخفاض النسبي في تكلفة العمالة وتكليف النقل مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف المنتج، مما يشجع على زيادة الصادرات.

3. نقل التكنولوجيا: التكنولوجيا هي: مجموعة المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين وتتضمن الأدوات وطرق العمل والعلم والمعرفة، ويعتبر الاستثمار الأجنبي قناة ناقلة للتكنولوجيا التي لا تتضمن العمليات التقنية العملية فقط، بل تشمل العملية المؤسسية والإدارية ومهارات التسويق، وهي منافع ثانوية تجنيها الدول المضيفة من الاستثمار التكنولوجي بنقل التكنولوجيا للدول المضيفة.

4. العمالة الوطنية: تسعى دول العالم ولاسيما النامية منها لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للقضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، عن طريق توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي والانتشار الجغرافي له وزيادة اجتذابه بغرض تنشيط المشروعات الإنتاجية، وإنشاء مشاريع جديدة لزيادة تشغيل العمالة.

الافصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الخارجية

زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع الافصاح المحاسبي وخاصة بعد التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات وظهور شبكة الانترنت التي اصبحت وسيلة قناعة من قنوات الافصاح المحاسبي والتي توفر الوقت والتكلفة اللازمة لتوصيل المعلومات المحاسبية لمستخدميها في الوقت المناسب .

ولقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة على ذلك الإفصاح ، لما يمثله الإفصاح المحاسبي من أهمية عند الأكاديميين والمهتمين بالمحاسبة على مستوى العالم . ولما له من أثر في تخفيض درجة عدم التأكيد المصاحبة لعملية اتخاذ القرارات، ومن تقليل درجة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة .

حيث يمثل الإفصاح المحاسبي ركيزة أساسية للفئات ذات العلاقة بالشركة عموماً وفئة المستثمرين خصوصاً، نظراً لما يقدمه من معلومات تفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية ويتم ذلك من خلال اعداد التقارير المالية وفقاً للقواعد والمعايير المنظمة بغرض توصيل البيانات والمعلومات للمستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بناء على قاعدة معلوماتية موضوعية .

دوافع اللجوء للافصاح المحاسبي في أسواق المال الناشئة

توجد مجموعة من العوامل التي تدفع الشركات إلى استخدام الإفصاح عن المعلومات وتتمثل أهمها فيما يلى (١) : (لطفي ، 2017 ، 518-517)

- 1- اعلام مستخدمي القوائم والتقارير المالية عن أسباب اتخاذ إجراءات أو تصرفات معينة في الشركة واعالمهم بمجموعة من الموضوعات مثل الظروف التشغيلية والتوقعات المستقبلية، وذلك لتحسين صورة وسمعة الشركة.
- 2- بناء انطباع ذهني حيث يتتيح الإفصاح الخاص عن الأمور ذات المسؤولية الاجتماعية شعوراً بالرضا عن العوائد المستقبلية ويتضمن ذلك على سبيل المثال الإفصاح عن نفقات حماية البيئة وتأمين ظروف العمل أو البرامج التدريبية لقطاعات من المجتمع .
- 3- تجنب التشريع أو الرقابة الحكومية المحتملة حيث تقوم الشركة بالإفصاح إذا كان هناك مخاطر ، كما أن عدم القيام بذلك الإفصاحات قد يؤدي إلى التدخل أو الرقابة الحكومية.
- 4- تدنية تكلفة رأس المال ، حيث إن زيادة الإفصاح عن المعلومات تزيل أو تخفض من عدم التأكيد المرتبط بالمستقبل ومن ثم فهي تقوم بتخفيض مستوى المخاطر المحينة والمدركة .
- 5- إن فكرة الإفصاح الاختيار تقود إلى مستوى أقل من عدم تماثل المعلومات.

6- قد يكون لدى المديرين بالوحدات الاقتصادية الحافز الناتج من المصلحة الذاتية للاقتصاد عن المعلومات المحاسبية بصفة عامة وإن السوق التنافسي في سوق السلع والخدمات هو الكفيل.

متطلبات سوق الأوراق المالية الكفاءة

لكل يقوم سوق الأوراق المالية بدوره في توجيه وتخفيض الموارد المتاحة إلى أفضل الاستثمارات لابد أن تتوافر فيه بعض السمات الأساسية ، وبناء على ذلك فإن متطلبات سوق الأوراق المالية الكفاءة تمثل فيما يلي: (أبو طالب ، 2014 ، ص 118-119)

1- الكفاءة التسعيرية : يطلق على كفاءة التسعير الكفاءة الخارجية ، ويقصد بها ضمان وصول المعلومات الجديدة إلى جميع المتعاملين في السوق بسرعة وبأدنى تكلفة بحيث تعكس أسعار الأسهم في السوق كافة المعلومات المتاحة .

2- الكفاءة التشغيلية : تتحقق كفاءة المنظمات المالية العاملة في سوق الأوراق المالية عندما تنخفض تكلفة الخدمات المقدمة إلى المتعاملين في السوق .

3- الكفاءة التخصصية : إن كفاءة التخصيص تتطلب أن يمر الإدخال في قنوات إلى مشاريع الاستثمار بحيث يتساوى مستوى العائد المتوقع تحقيقه مع معدل الخطر الذي يتعرض له الاستثمار كما أن التخصيص الكفاءة للموارد المحدودة يوفر لمشروعات الاستثمار الناجحة عرضًا كلفة مناسبة ، أما المشروعات أو العمليات غير كافية وملائمة من رأس المال بت الناجحة أو المتقدمة والتي تحوز القبول فتسحب منها الأموال بتصفيتها .

4- الكفاءة الإعلامية : تعني الكفاءة الإعلامية مدى توافر المعلومات الاقتصادية عن الأوضاع السابقة ونتائج الأعمال وفرص النمو المستقبلية للمنظمات المصدرة للأوراق المالية المطروحة في سوق الأوراق المالية ، ومدى اعتماد السوق عند تحديد القيمة الاقتصادية الحقيقة للأصل المالي المطروح للبيع داخل السوق على هذه المعلومات وليس على تخمينات أو انفعالات أو إشاعات أو ممارسات غير صحيحة . ويساعد توافر هذه الكفاءة العالمية في تحقيق الكفاءة التخصصية لهذه الأسواق .

الفصل الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

- 1- يحقق الإفصاح المحاسبي فوائد تؤدى إلى تخفيض تكلفة رأس المال الذى تحتاج إليه الشركة، ويتحقق ذلك على فرض أن الإفصاح يساعد المستثمرين والدائنين على تفهم مخاطر الاستثمار وتقديرها .
- 2- يعد الإفصاح المحاسبي أحد الآليات الازمة لجذب الاستثمارات من خلال زيادة الإفصاح عن التقارير المالية .
- 3- يمثل التقرير المالي رسالة إعلامية تركز على الإفصاح والاتصال من خلال ما يحتويه من معلومات ذات شفافية تلعب دوراً مهماً في ترسیخ دعائم الاستثمار ودعم كفاءة سوق الأوراق المالية الناشئة.
- 4- تسهم عملية الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة في جعل السوق المالي الناشئ سوقاً كفءاً.
- 5- صدق وثبات قائمة الاستبيان وذلك نظراً لقرب جميع النتائج المتعلقة بالأبعاد والمتغيرات إلى الواحد الصحيح .
- 6- وجود اختلاف معنوي بين آراء عينة الدراسة حول الإفصاح المحاسبي .
- 7- وجود تأثير معنوي للإفصاح على جذب الاستثمار بهدف تنشيط أسواق المال الناشئة .
- 8- توجد أهمية نسبية للعوامل المرتبطة بقرارات المديرين للإفصاح عن المعلومات لسوق المال .

ثانياً : التوصيات

- 1- ضرورة تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة لتنمية ثقة المتعاملين في السوق المالي الناشئ فيما يتعلق بكل من دقة وملائمة ومصداقية المعلومات المعروضة فيه.
- 2- ضرورة عمل برامج توعية للعاملين بالشركات المتداولة في أسواق المال الناشئة وال محللين الماليين من أجل زيادة الوعى بأهمية الإفصاح والفوائد التي ستعود على كافة الأطراف نتيجة تطبيق الإفصاح .
- 3- ضرورة تكوين الهياكل التنظيمية لتطوير نظم المعلومات وتوفير العوامل التي تزيد من ثقة المستثمرين في السوق ، والتأكيد على جودة الإفصاح المحاسبي لضمان الشفافية .
- 4- توصى الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الأبحاث على مختلف القطاعات حول العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح في ظل حدوث الأزمات الاقتصادية المتتالية في الأسواق لتحديد التوجهات الجديدة للإفصاح المحاسبي.
- 5- إجراء المزيد من الدراسات في مجال الإفصاح المحاسبي وعلاقته بحوكمة الشركات مع السعي نحو تقديم مؤشر للحوكمة والإفصاح .

المصادر

- 1- معايير المحاسبة الدولية : 2000 جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان .
- 2- معايير المحاسبة الدولية : 2009 جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان .
- 3- إبراهيم ، د. نبيل عبد الرؤوف ، آثر نماذج وقواعد الافصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الاوراق المالية المصرية ، المعهد العالي للحسابات وتكنولوجيا المعلومات ، 2012 .
- 4- د. أمين السيد لطفي ، نظرية المحاسبة القياس والافصاح والتقرير المالي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2017.
- 5- د. أحمد محمد ابو طالب ، نموذج مقترن لقياس مستوى الافصاح والعوامل المؤثرة فيه للشركات المتداولة في البورصة ، 2014.
- 6- جربوع ، يوسف ، مدى مسؤولية مراجع الحسابات المستقل عن دراسة وتقدير نظام الرقابة الداخلية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ، بحوث ودراسات ، 2006 .
- 7- حنان ، رضوان ، النموذج المحاسبي المعاصر ، هيكل نظرية المحاسبة ، دار وائل للنشر ، 2000 .
- 8- مطر ، محمد ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس ، العرض ، الافصاح ، دار وائل للنشر ، عمان الاردن ، الطبعة الاولى ، 2004 .
- 9- جbara ، سيد محمد علي ، تصميم نظام لتقويم الاداء بالمصارف التجارية في ضوء نظم المعلومات المحاسبية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعه المستنصرية ، 2002
- 10- خلف ، لعيبي هاتو ، الافصاح المحاسبي في ظل توسيع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية ، رسالة ماجستير ، الجامعة العربية المفتوحة في الدنمارك ، بغداد ، 2009.

- 11- طه ، عبد الجابر ، الافصاح المحاسبي ودوره في في تنشيط اسواق المال العربية ، مجلة مركز صالح كامل للأقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، العدد التاسع ، 1999 .
- 12- محمود ، د. بكر ابراهيم ، الافصاح الاعلامي واثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق ، بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعه المستنصرية ، 2008 .
- 13- نادية ابو فخرة ، ادارة الاسواق المالية ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس ، 2008.

- 1- David Hirshleifer, Siew Hong Teoh: “Limited attention, information disclosure, and financial reporting ”, Journal of Accounting and Economics, Volume 36, Issues 1–3, December 2003.
- 2- Henderson, Scott & Pierson, Graham, 1984, "Issues in Financial Accounting", Longman Cheshire Limited, Melbourne.
- 3- Meigs R. , Bettner M , Ray M , “ accounting the basis for business decision ” 1996 .